بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كندا تصعّد هُجومها على الدّين والنّساء المسلمات

(مترجم)

الخبر:

قدمت حكومة كيبيك مؤخراً مشروع القانون رقم 9، وهو قانون يتعلق بتعزيز العلمانية في كيبيك. العلمانية هي المبدأ الدستوري للفصل بين الدين والدولة في فرنسا. وعادة ما تُفسر المادة الأولى من الدستور الفرنسي على أنها الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع الديني.

وهي لا تشجع المشاركة الدينية في شؤون الحكومة، لا سيما في صياغة سياسات الدولة والاعتراف بدين الدولة. الهدف المعلن للمشروع هو تعزيز العلمانية في المقاطعة، بما في ذلك حظر الصلاة في الأماكن العامة، ما لم يتم الحصول على إذن مسبق من البلدية.

يعتمد مشروع القانون 9 على مشروع القانون 21، وهو قانون العلمانية الذي أصدرته كيبيك في عام 2019، ويوسع نطاقه بشكل كبير. يحظر مشروع القانون 21، المعروف الآن باسم قانون العلمانية، على بعض الموظفين المدنيين (مثل المعلمين وضباط الشرطة) ارتداء الرموز الدينية في مكان العمل. ويدفع مشروع القانون 9 بفكرة العلمانية إلى أبعد من ذلك، ويستند مرة أخرى إلى بند الاستثناء لحماية القانون من الطعن الدستوري.

يُقدَّم هذا القانون كحل عام للتعبير الديني الذي ينتهك الثقافة العلمانية، لكن المسلمين، ولا سيما النساء المسلمات، يشعرون أنه يؤثر عليهم بشكل أكبر عندما يرتدون الحجاب أو النقاب.

التعليق:

مع مرور السنين وتزايد الضغوط والاعتداءات على المسلمين في العالم، لا يسعنا إلا أن نتوقع ظهور أنماط جديدة في عام 2026. فقد كانت القوانين الحالية قيد المناقشة العامة بالفعل.

ستنظر المحكمة العليا قريباً في حظر الرموز الدينية على الموظفين الحكوميين. وبينما يتفق العديد من سكان كيبيك مع حكومة ليغو بشأن مشروع القانون 21 واستخدام بند الاستثناء، لا يزال السكان منقسمين إلى حد كبير وبعيدين عن التوصل إلى توافق في الآراء.

رحّب رئيس الوزراء ليغو بقرار محكمة الاستئناف لصالح حكومته، مُشيراً إلى نقطتين اعتبرهما مهمتين: الأولى: أن الحكم "أكد حق كيبيك في اتخاذ قراراتها بنفسها" من خلال استخدام بند الاستثناء؛ والثانية أن هناك إجماعاً لأن "غالبية سكان كيبيك يوافقون على مشروع القانون 21".

ثانيا: نظراً لأنّ حكومة حزب التحالف من أجل مستقبل كيبيك تعتمد بشكل كبير على الرأي العام لتبرير مواقفها، تقدم هذه النشرة لمحةً عامةً عن الرأي العام في كيبيك، استناداً إلى

استطلاعات رأي واسعة النطاق أجرتها مؤسسة كونفيدرالية الغد وفوكس بوب لابز. ويُعدّ هذا الاستطلاع ضرورياً لتحديد ما إذا كان هناك إجماع حول القضايا المتعلقة بمشروع القانون رقم ٢١.

الحقيقة هي أنّ جميع هذه العبارات الرنانة المستخدمة لضمان حماية الحقوق المدنية في كيبيك تخدم غرضاً واحداً هو إخفاء الخطة الحقيقية المتمثلة في تصنيف المسلمين ضمن فئة المنبوذين المهمشين الذين يعيشون في خوف.

الشباب هم الفئة المستهدفة إذ إنهم يشعرون بالخجل من كونهم مختلفين ويتعرضون لضغط هائل للتكيف في مرحلة حساسة جداً من حياتهم.

وسيتعرض آباؤهم لضغوط من أجل الحفاظ على وظائفهم وتوجيه الشباب نحو التمسك بهويتهم الإسلامية، وكل ذلك بهدف جعل الأجيال المتعاقبة تتخلى عن ارتباطها بالله سبحانه وتعالى.

ومع ذلك، يجب ألا نسمح أبداً لهذه العروض الدنيوية من التقدير والتأييد الزائفين عندما تتعارض مع معايير "الحرية" الخاصة بهم، ويجب أن ندرك جيداً أننا يجب أن نكون مخلصين لله سبحانه وتعالى وحده وأن نطبق أحكام القرآن الكريم قبل أي معيار آخر.

﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عمرانة محمد

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير